دور المرأة في المشاركة السياسية

الدكتور غازي ربابعة
قسم العلوم السياسية – الجامعة الأردنية

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال استعراض مشاركة المرأة السياسية وموقف الإسلام واستعراض الاجتهادات الفقهية ودور الإسلام في تفعيل هذه المشاركة.الاتجاهات والتجارب العلمية حول مشاركة المرأة السياسية من بداية الثورة الفرنسية إلى الزمن الحاضر والبحث في عامل الثقافة على مشاركة المرأة.

دور المعطيات السياسية المعاصرة على مكانة المرأة السياسية (العولمة والسلام والديمقراطية) استعراض مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية قبل وبعد التحرر الوطني والمرأة الأردنية والخطوات التي اتخذت من أجل تفعيل هذا الدور من خلال (الكوتا) وتقيم هذه التجربة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعريف على المعوقات الحقيقة التي تحول دون وصول المرأة إلى المكانة المنشورة في الحياة العامة في الزمن الحاضر من خلال إلقاء الضوء على دور الإسلام في تفعيل دور المرأة في التأسيس لدولة الإسلامية في العصور الأولى مقارنة لما وصلت له في الوقت الحالي.

مشكلة الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة حول موقف الإسلام من دور المرأة على الصعيد السياسي والتعريف على المعوقات الحقيقية التي تحول المرأة إلى المكانة السياسية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

– ما دور الثقافة والعادات والتقاليد من المشاركة الفاعلة للمرأة في الميدان السياسي والتفريق مابين هذه المفاهيم والإسلام ودورها في قضية مشاركة المرأة السياسية؟

– ما دور المرأة السياسي عالميا (الثورة الفرنسية، العولمة، السلام، الديمقراطية) و دور المرأة العربية الأردنية من المشاركة السياسية ضمن فترة ما قبل وبعد التحرر الوطني وتقيم دور الكوتا في تفعيل مشاركة المرأة في الميدان العام؟

فرضية الدراسة:

1- منح الإسلام المرأة مكانة ذات قدر عالياً من الأهمية في الحياة العامة من خلال تحريرها من قيود الجاهلية من خلال النص القرآني والتطبيق العملي.

2- إن العائق الثقافي أمام مشاركة المرأة العربية، والأردنية يتمثل في العادات والتقاليد ولا ينبع من تعاليم الدين الإسلامي.

3- أسهمت حركات التحرر في تفعيل وتأكيد دور المرأة قادرة على خوض الضنك السياسي بفاعلية.

4- لم تسهم الكوتا في تفعل المشاركة السياسية للمرأة في الأردن كوسيلة منفردة للوصول بالمرأة إلى المكانة المنشودة.

مقدمة:

بت موضوع المشاركة السياسية للمرأة يحتل مرتبة متقدمة ضمن سلم اهتمامات الدوائر السياسية واتجاهات الرأي العام المختلفة، بل صار هذا الموضوع مؤشراً على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، لاسيما مع ظهور العولمة وازدياد زخم الحركات والاتجاهات الديمقراطية وكذلك حقوق الإنسان في العالم.

ويسعى هذا البحث لتناول تجربة المرأة في الحياة السياسية في العصور الأولى من الإسلام وجدلية الحقوق السياسية للمرأة في العصور اللاحقة بين مؤيد ومعارض، والتفريق ما بين العادات والتقاليد المسيطرة على الواقع العربي والإسلامي والنظرة الحقيقية للمرأة من وجهة النظر الإسلامية. والبحث من خلال الأمثلة العملية لمشاركة المرأة عالميا وعربيا وأردنيا، وصولاً إلى تقصي أسباب ما نراه من حجم مشاركة لا يتناسب مع ما وصلت إليه المرأة من مستويات ثقافية وفكرية.

وقد تم تناول هذا الموضوع ضمن عدة أدبيات وأطروحات فكرية ركزت على محاولة أيجاد المحددات التي تحكم حجم هذه المشاركة وتؤدي بالتالي إلى تفاوتها من قطر إلى أخر حسب الثقافات السائدة والتشريعات القانونية الحاكمة، من أواسط القرن عشر بعد الثورة الفرنسية ودورها في تحرير المرأة، من خلال منحها حقها في التعليم، والتغير التشريعي المواكب لمنح المرأة الفرنسية لحقها التعليمي والممارسة العملية لهذا الحق وما تبعها من تغير عالمي فيما يتعلق بحقوق المرأة.

أما في الأردن، فمع استئناف الحياة الديمقراطية عبر شقها البرلماني في العام 1989، وصدور الميثاق الوطني في العام 1990 بدأ التركيز على هذه القضية يطفو على السطح من جديد لمحاولة الفجوة بين الحقوق النظرية التي كفلها الدستور الأردني للمرأة وبين الممارسة العملية وحجم المشاركة السياسية لها عبر المؤسسات الديمقراطية المختلفة، وقد تم تتويج هذا الاهتمام بصدور وثيقة (الأردن أولا) التي تفرعت عنها لجنة خاصة أوصت بمنح المرأة (كوتا) داخل مجلس النواب وهو الأمر الذي ترجم إلى (ستة مقاعد) للنساء في البرلمان الحالي بموجب الانتخاب المؤقت المعدل للعام 2003.

أولا – المشاركة السياسية للمرأة تاريخياً:

أهتم الفكر الإسلامي بقضية المرأة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتعليمي، كما إن التاريخ الإسلامي قد شهد مشاركة فاعلة للمرأة في العصور الأولى من نشأت الحضارة الإسلامية، إلا أن الدور السياسي للمرأة قد شهد خلافا بين الفقهاء والمفكرين في العصور اللاحقة نتيجة للتطور السياسي مما انعكس على دور المرأة فمنهم من ينكر عليها الحق ومنهم من يؤيده ويستند المؤيدون على ما أقرته أكثر الوقائع من إن الإسلام أباح للمرأة إن المرأة شاركت بتأسيس الدولة الإسلامية وشاركت بالحروب في عهد الرسول صلي الله عليه وسلمن إلا أن من يحرمون على

المرأة هذا الدور على أساس أن للرجال قوامة على النساء واستنادا إلى حديث رواه الأمام البخاري رحمه الله بإسناده إلى أبي بكر – رضي الله عنه – عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة[1].

ومن خلال هذا الطرح نلاحظ بأن محاولة التوفيق والترجيح بين الرأيين من خلال التطبيقات الواقعية لدور المرأة في الإسلام كما يلي:

تسأل المرأة المسلمة عن فضل الهجرة وهل هناك تخصيص للرجال دون النساء فانزل الله "سبحانه وتعالى": (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيل الله وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيأتيهم ولأدخلنهم جنات تجرى من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب[2])، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن قرار الهجرة هو قرار سياسي ونلاحظ بان مشاركة المرأة بهذا الدور هو مشاركة سياسية صرف.

عندما نادى الرسول صلى الله عليه وسلم :(أيها الناس وأرادت إحدى زوجات الرسول الذهاب فأخبرت بان هذا النداء للرجال فقالت أنا من الناس)[3].

ومن خلال هذا العرض نلاحظ أن دور المرأة في الإسلام يحظى بالتقدير، و لا يتم تجاهله كما أنه يعكس رؤية الإسلام إلى الذكر والأنثى من حيث إحداث التوازن بين شقي المجتمع وتأكيد دورها كما أن الرؤية الإسلامية تسعى إلى دمج النساء وانخراطهن في صفوف المجتمع بعدالة وفاعلية. إن الله سبحانه وتعالى سمع النساء وجدلهن مما يدل على أهمية الاستماع إلى رأي المرأة، كما أن العلماء اتفقت على أن التوجيه القرآني هو موجه إلى الرجل والمرأة على حد سواء إلا ما نص فيه على خصوصية للرجال وانتهى هذا بين العقلاء حتى صار معلومات من الدين بالضرورة.

وما يدل على المشاركة السياسية في الحضارة الإسلامية المبايعة التي قامت بها النساء للرسول عليه الصلاة والسلام والتي وقعت بعد صلح الحديبية، كما حدث في فتح مكة، بعد فتحها جاءت النسا لمبايعة الرسول عليه السلام. البيعة وما تمثله من بعد سياسي ذات أهمية بالغة من حيث الدعم والمساندة والمؤازرة للرسول صلى الله عليه سلم من المسلمين على الجهاد ونشر الدعوة الإسلامية وهي تشابه المؤتمرات الوطنية للدعم ومساندة الحكم من خلال الولاء والمؤازرة وتعميقا لمفهوم الخط السياسي والنهج المطبق ودعمه لمواجهة الفتن كما عرفها ابن خلدون: أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كما أن المبايع لا ينازعه في شيء في يده، تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك البائع والمشتري فسمي ببيعة مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي، هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الشرع.

والبيعة معناها في اللغة وفي الاصطلاح إعطاء العهد على السمع والطاعة، ويتوقف الأمر للحاكم أو الأمير من المبايع لإدارة شؤون الجماعة والأمة وفق أحكام الشريعة والالتزام بذلك[4].

تمثل الهجرة النبوية الشريفة تحرك استراتيجي ذات أهمية كبيرة ساعد على بناء وتأسيس الدولة الإسلامية حسب المفاهيم التي تحدد وجود الدولة المنظمة، حيث كان الإسلام متشكلاً بشكل مجموعة من المسلمين الملتفين حول الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة ضمن المجتمع الكافر المعادي للإسلام وجاءت خطوت الهجرة كوسيلة للانتقال بالمسلمين من حالة اللادولة إلى حالة المجتمع المنظم بشكل دولة ونواة للدعوة للإسلام ونشره.

كما جاء الخطاب الإسلامي للمرأة والرجل ضمن نفس النسق السياسي الواحد بضرورة تغير الأنظمة السياسية المخالفة للشرع الإسلامي سواء في الجزيرة العربية أو خارجها ومن خلال هذا الطرح فأنها تكون مكلفة كالرجال في إنكار المنكر

ومقاومته والمقار عه بالحجة والبيان وأن كانت غير ملزمة شرعاً بالقتال ألا أن يكون نفيراً عاماً يشمل الرجال والنساء[5].

ففي الهجرة النبوية لبناء الدولة الإسلامية المرأة إسهاما كبيراً، ومن الأمثلة على ذلك:

أسماء بنت أبي بكر – رضي الله عنها – تتصدى لأبي جهل الذي جاء للسؤال عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبيها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فلا تجيبه فيضربها وتقول بتزويد الرسول صلى الله عليه وسلم بالماء والغذاء بنطاقها وتسير بلا نطاق مع ضرورته للمرأة وحين يراها النبي صلى الله عليه وسلم يبشرها بأن الله أبدلها نطاقين في الجنة[6].

ومن الأمثلة العملية على دور المرأة المبايعة ما حدث في بيعة العقبة الثانية، بايعت امرأتان الرسول صلى الله عليه وسلم كما اخبر ابن حجر رحمه الله عن أم عمارة – رضي الله عنها – قالت: كان الرجال تصفق على يدي رسول الله صلي الله عليه وسلم ليلة العقبة، والعباس أخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما بقيت أنا وأم منيع نادى زوجي عربة بن عمرو: يا رسول الله هاتان امرأتان حضرتا معنا يبايعانك، فقال: فقد بايعتها على ما بايعتكم عليه إني لا أصافح النساء[7].

ومن خلال هذا العرض للممارسات الفعلية للمشاركة السياسية للمرأة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام يجب أن نشير إلى أن الإسلام قد شجع وفعل دور المرأة في الواقع الحالي للمرأة كبير بالنسبة على الحقوق المكفولة في الشريعة الإسلامية وبالتالي فانه لا يجب أن يكتفي بالإقرار النظري لهذه الحقوق، ويجب تفعيل هذه الحقوق والأدوار دون الاكتفاء بالجانب النظري فقط فيجب الانتقال إلى التطبيق والتنفيذ من خلال اقتراحات محددة تترجم الرؤية الإسلامية إلى برنامج إصلاحي ومشروع للتغير.

كما أن الحكم على الإسلام وموقفة من قضية المرأة، من خلال الحكم على وضع المرأة في العصور التي شهدت تدهور حضاري وثقافي ضمن الفترات اللاحقة لا يقترب من الحقيقة، حيث أن هذه الفترات لا تشكل حكماً يستند عليه للتقييم الحضاري كما أن هذه الفترات خاضعة للتحكيم ولا يحتكم لها، وبالعودة إلى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وزمن الخلفاء الراشدين فإننا نشهد مدى تفعيل دور المرأة في الحياة العامة من خلال العرض السابق ذكره.

وهذا المعني يؤكده قاسم أمين في كتابه تحرير المرأة حين يقول: " سبقت الشريعة الإسلامية كل شريعة أخرى في مساواة المرأة بالرجال، فأعلن الإسلام حريتها واستقلالها بينما كانت في حضيض الانحطاط عند جميع الأمم، ومنحها كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في جميع الأحوال المدنية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها وهذه المزايا لم تصل إليها حتى الآن بعض النساء الغربيات "[(8)].

كما أن المرأة العربية تخوض معركتها ضمن نطاق الهوة بين التقليد والتجديد وكيفية تفسير هذه الازدواجية التي يخضع سلوكها إلى نظامين قيمين متناقضين، أحدهما تقليدي وآخر عصري وتبرز أهم أسباب هذه التناقض فيما يلي:

1 – البنية الأبوية للأسرة العربية:

حفل علماء الاجتماع والسياسة والنفس بدراسة الأسرة ووظائفها وتغيرها، وقد تركزت الدراسات حول البنية الأسرية والتنشئة الاجتماعية نظرا إلى دورهما في تكوين الشخصية الاجتماعية[(9)]، وأهم سمات الأسرة الأبوية اعتمادها على علاقات السلطة والخضوع وتسلط الرجال على النساء وعلى قدسية التراث.

يتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة. أن الأب يتحكم في مصيرها، في دراستها، وزواجها، وفي منعها من الخروج من البيت وفي حرمانها من الدراسات وفي الضغط عليها بمختلف الأساليب لتزويجها...، كما أنها لا تستطيع الحصول على جواز سفر إذن من الأب أو الزوج[(10)]، و"فوق ذلك إن الزوج كان ولا يزال رب العائلة وصاحب القرار فيها لأنه عائلها. فهو الذي يمتلك في أغلب الأحيان السلطة الاقتصادية ليس فقط على الزوجة العاطلة، بل وكذلك على الزوجة العاملة"[(11)]. إن الأب يكرهها أيضا على الزواج ممن ترغب منه.

إن العائلة العربية تسيطر سيطرة كاملة على حياة الفرد وتكون السيطرة على المرأة أشد منها على الرجل[(12)]. إنها تتحكم في مصير الفرد العربي وفي حال المرأة يصبح هذا التحكم نوعا من الاستعباد. فبإمكان العائلة أن تفرض على المرأة زوجها وموعد زواجها وأن تختار لها صديقاتها وثيابها وتبرجها، حتى أن الأمر يصل بالعائلة إلى استباحة قتل الفتاة إذا أساءت سلوكها[(13)].

2– التخلف الثقافي:

لا غرو في أن نظرية التخلف الثقافي تصدق، في المقام الأول على المجتمع الأوروبي، لكنها تساعد على فهم مسألة التخلف الثقافي في المجتمع العربي. ولما كان المجتمع العربي لم يشهد ثورة تقنية وعلمية وإنما تغيرات فوقية تجلت في تحديث قطاعات التربية والتعليم فإن الموروث الثقافي ظل نسبيا محافظا على ذاته وخصوصا ما يتعلق بالنظام القانونية والقيمة والاقتصادية للمرأة العربية. لقد تراجعت السلطة الأبوية إلى حد ما، لا يعني أبدا إعتاق فكرها وشخصيتها وعقلها، طالما لا تعتق من الموروث الثقافي (التقاليد، العادات) الذي شكل حتى ألان حجابا على عقلها، وهذا ما يجب التركيز عليه وهذا ما جاء به الإسلام من تحرير المرأة من عبودية الجاهلية إلى نور العلم والمعرفة على شتى الأصعدة، حرية الرأي والكرامة الإنسانية التي تنادي بها جمعيات حقوق الإنسان في العصر الحاضر، والحقوق الاقتصادية، استقلالية ذمة المرأة المالية، والحقوق السياسية كمشارك فاعل في الحياة العامة والحقوق الاجتماعية، هذا هو الحجاب الذي أزاله الإسلام عن المرأة وهو تحرير العقل ومنحها الحقوق التي تتناسب مع آدمية الإنسان أما فيما يتعلق بالحجاب فقد راعى الإسلام خصوصية المرأة بعكس المنادين بتحرير المرأة في هذه العصور، الذين ركزوا على الأمور الشكلية في تحرير المرأة من الحجاب، كما أن الحجاب لا يتنافى مع قيام المرأة بدورها العام والأمثلة في الإسلام تشهد ذلك كما أشرنا سابقا. كما يجب التأكيد على الفرق الواضح ما بين تعاليم الإسلام والتقاليد والعادات وبعض الآراء التي هي محل للحكم عليه حيث أنها خاضعة للتحكيم ولا يحتكم لها وبين الممارسات الحقيقية والفعالة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وهذه الحقبة التي يحتكم لها وهي على ما أشرنا له سابقا. أصبح الحجاب بين المرأة والحياة فحجب عقلها وقيد حركتها.

فتحت أبواب المدارس في وجهها و لم تفتح بعد أبواب الثقافة والحياة. إن حياتها الاجتماعية صورة طبق الأصل عن حياتها الأسرية. كانت في البيت تخدم الأسرة وأضحت ألان تعمل في قطاع الخدمات كالتمريض والتعليم والسكرتارية...الخ. أما العمل الذي يؤهلها لاتخاذ القرارات الاجتماعية فما زالت بعيدة عنه. إن النسق القيمي والثقافي بما يحتويه من قواعد وثوابت سلوكية لم يعد يماشي التطورات الاجتماعية وصار يشد المرأة إلى الوراء ويجعلها تتخلف عن ركب الحضارة[14].

3– التنشئة الاجتماعية:

تهدف التنشئة الاجتماعية عموما إلى "دمج الفرد في الجماعة وفق أغراضها ومعتقداتها وأنماط سلوكها"[15]. وأبرز مؤسساتها، هي الأسرة والمؤسسات التعليمية والرسمية ووسائل الأعلام الجماهيري. وفي المجتمع العربي كما في أي مجتمع آخر تختلف عملية التنشئة الاجتماعية للذكور عن

الإناث. ذلك أنه ينبغي إعداد هذين الجنسين لمهام مختلفة عليهم أداؤها فيما سيستقبلون من حياتهم[16].

كما أن التنشئة الاجتماعية التي تقوم على التفريق ما بين كل من الجنسين على أساس الواجبات والسلوكيات المفروضة على كل منهما من حيث طبيعة الجنس المحدد للمتطلبات الاجتماعية مع هذه الأسس تحمل نوعاً من المنطقة من حيث التمييز المبني على أساس الطبيعة الخاصة بكل جنس على حدة، إلا أن الإشكالية تبرز عندما تصل بالتمييز إلى درجة حرمان الإناث من حقوق ممنوحة لهن بموجب الشرائع السماوية حيث أن الرجال يمارسون سلطاتهم بموجب العادات والتقليد وليس بموجب المعطيات الدينية فالإسلام قد منح المرأة حقوقا واسعة تصل إلى درجة التساوي مع الرجل إلا فيما يتميز به الرجل من طبيعة خاصة وقد جاء النص القرآني يؤكد ذلك من خلال الخطاب لكل من الرجل والمرأة على حد سواء كما أن الواقع الحالي لا يمثل نظرة الإسلام الفعلية وإنما يمثل واقع العادة والتقليد.

إن التنشئة الاجتماعية المبنية على أسس العادة والتقاليد ترسخ، إذا، القيم الموروثة، أما القيم الجديدة فلا تستوعبها- وهذا يصدق على مؤسسات التنشئة الاجتماعية كافة بحيث يبقى القديم العادات والتقاليد هو الأصل والجديد هو الطارئ، أما النتيجة المأساوية فهي انعدام الإبداع في حياتنا والتمسك بالماضي العادات والتقاليد على حساب الحاضر.

ويتعزز هذا الاتجاه في سائر مؤسسات التنشئة الاجتماعية خصوصا الأعلام ووسائل الثقافة الرخيصة من مجلات ودور الخلاعة التي تساهم في تزييف وعي المرأة. إن ما تنفقه المرأة على المجلات يعادل أضعاف ما تقتنيه من الكتب. أما بخصوص دور المؤسسات الجامعية فلا شك في أنها زادت عدد الخريجات والمتعلمات لكن هذه الزيادة الكمية لم يرافقها تغير نوعي في وعي المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية فالتغير في الوسط الجامعي تغير في الشكل وليس في المضمون إن سلوكنا داخل الجامعة غير خارجها وما نتعلمه أمر والواقع أمر آخر وحتى التنشئة الأسرية تتعارض مع المدرسية هذا الانفصام بين الواقع والثقافة أو هذه الازدواجية عطلت الجامعة عن أداء دورها في تغيير الوعي الاجتماعي. بالعكس تماما إن التعليم غالبا ما يرسخ الواقع. وغني عن البيان أن التنشئة التقليدية لا تساهم في تطوير ثقافة المرأة وخبراتها وقدراتها وفي تكوين شخصيتها الفكرية بقدر ما تزيد الشرخ بينها وبين المجتمع.

وقد وصف أحد الباحثين العرب نتائج هذه التنشئة على النحو التالي أن "الطفل الذي عاش في ظل كل الشروط السابقة الذكر ينتهي به الأمر إلى أن يختار الارتباط شبه الطفولي بوالديه وبالكبار أي يستحيل عليه أن يتخذ مواقف شخصية وواعية وأصلية أو بوادر لتحسين وضعه داخل الجماعة

وأن لا أمن له إلا داخل الجماعة من خلال احترام أنماط عيشها وتقاليدها وأعراضها ومعتقداتها والرجوع إليها كإطار مرجعي في كل التدابير الحياتية.

إن الارتباط الطفولي بالوالدين هو العنصر اللاعقلاني في هذه التنشئة، فالآباء يعتبرون الأبناء وخصوصا البنات قاصرات وينبغي إحكام الوصاية عليهن وعزلهن عن الحياة الاجتماعية يظل الأبناء عموما والبنات خصوصاً قاصرات في نظر أوليائهن مهما بلغن من العمر، كما يربين على " الخضوع التام لمجتمع الكبار والأعراف الجمعية دون إدراك لأبعادها أو وضعها موضع التساؤل ". ومن شأن هذه التنشئة أن تحد من حب الاطلاع والمبادرة والإبداع، ولا تنمي الطموحات المهنية والعلمية الأمر الذي يعمق القوة بين المرأة والمجتمع ويضعف فيها روح العمل وأخلاقياته. وهذا لا يفسر لنا قلة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب وإنما أيضا ضعف الحركات النسائية في المجتمع العربي[17].

4- العادات والتقاليد:

المجتمع الذي لا يواكب الحضارة المعاصرة محكوم عليه بالتراجع ثم الضمور ويعني ذلك أن المقدرة على استيعاب قيم هذه ومفاهيمها، كما إن المجتمعات المستهلكة للمظاهر المادية للحضارة المعاصرة دون الإنتاجية، يبدو التناقض صارخا بين مظاهر الحضارة المادية وبين القيم والمفاهيم المتخلفة التي تسود مثل تلك المجتمعات، ويتمثل هذا التناقض في العديد من القضايا مثل النظرة إلى المرأة ودورها. كما أن ذلك ينعكس بشكل واضح على التنشئة الاجتماعية للمرأة كما أشرنا سابقا، فكلما زالت الحواجز بين الجنسين في مجال التعليم وفي مجال الأدوار والمراكز الاجتماعية لكل منهما حيث تصبح المرأة قوة عمل وقوة إنتاج بجانب الرجل، ويصبح لها من الحقوق والواجبات بقدر ما للرجل.

أما على الصعيد العالمي فقد ساهمت الترقية الفكرية دورا كبيرا في تفعيل دور المرأة، حيث تركزت مطالبات المرأة في القرن التاسع عشر على فتح أبواب العلم والتحصيل العلمي، حيث أدركت بعض العقول أن المرأة لن تسترد مكانتها ألا بفتح أبواب العلم لها، وقد كانت البدايات على يد فيكتور دوروي[18]، حيث أنشئت المدارس الابتدائية في عام 1850 م تبعها تعميم لنشرها عام 1867 إلى أن توج النجاح في التعليم النسوي العام مع الإصلاح الكبير عام 1880 في فرنسا[19]. وكنتيجة لهذه الجهود فقد حصلت أول امرأة على شهادة الدكتوراه في الطب في عام 1870 لكنها لم تجدها نفعا ألا بعد صدور القانون الذي يسمح للمرأة بممارسة الطب عام 1892.

الحقوق السياسية التي حصلت عليها المرأة هي شيء جديد تماما، فالديمقراطيات القديمة لم تطرح ذات مرة قضية المرأة ومنحها حقوقها، أما اليوم فإن ترقية المرأة المدنية تكاد تكون عالمية، ففي مطلع هذا القرن كانت نيوزلندا هو أول بلد يمنح المرأة كامل حقوقها السياسية.

ومع حلول عام 1920، وهي السنة التي عدلت فيها الولايات المتحدة الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت[20]، كانت عدة أقطار قد منحت هذا الحق للمرأة. لكن كثيرا من الأقطار الأوروبية لم تسمح للمرأة بهذا الامتياز ألا بعد الحرب العالمية الأولى بما فيها فرنسا واليونان وإيطاليا[21].

أما في أمريكا اللاتينية، فقد كانت الإكوادور أول بلد يعترف بحقوق المرأة السياسية في العام 1929، في حين أن المرأة لم تستطع التصويت في المكسيك قبل العام 1953.

وفي أسيا صوتت المرأة للمرأة الأولي في منغوليا في العام 1923، ولا حقا بعد العام 1940 حصلت المرأة في اليابان وكوريا الجنوبية على حق التصويت. كما منحت المستعمرات الأوروبية السابقة في أفريقيا واسيا هذا الحق للمرأة عندما استقلت من أواخر الأربعينيات إلى السبعينيات، كما وبدأت المرأة تطالب بحق التصويت بادعاء التكافؤ مع الرجل، إذا كان جميع الرجال خلقوا متساوين، فلماذا تحرم المرأة من المساواة.

لقد أوصت الحركات الأمريكية والبريطانية بحق التصويت، كما أوصت بجهود تحرر المرأة بين النخب النسائية المتعلمة بين الرجال على نطاق العالم. وتعمق معظم الحركات المعاصرة المؤيدة للمرأة جذورها لتصل إلى هذه الحركات مع بداية القرن، فقد كان للحركات الأوربية في القرن التاسع عشر تأثيرا قويا على فريدرك إنجايز الذي جعل المساواة بين الجنسين ركنا أساسيا للمبدأ الاشتراكي، كما ضمنت حركة مماثلة بين المفكرين الروس أن تكون مساواة المرأة مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية هدفا مهما للدولة السوفيتية وبالتالي للدول الدائرة في فلكها في أوروبا الشرقية والوسطى.

ولكن، إذا كان هنالك منطق لدعم مطالب المرأة بالمساواة السياسية، فإن الحقائق على أرض الواقع لم تكن كذلك. فبينما احتشدت النساء المتعلمات للمطالبة بحق التصويت، فان الرجال في جميع الأقطار قاوموا ذلك إلى درجة كبيرة، ونتج عن ذلك أن معظم نساء العالم كسبن هذا الحق الأساسي في المواطنة في السنوات الخمسين الأخيرة فقط.

وقبل أن تستطيع النساء التصويت، نظمن أنفسهن للتأثير على التشريع في قضايا الزواج وحقوق التملك في أواسط القرن التاسع عشر إلى موجة أوائل القرن العشرين للتشريع التقدمي في الولايات المتحدة وقوانين الأمومة والعمل في أوربا الغربية[22].

لكن التصويت بحد ذاته لم يدخل المرأة إلى عالم السياسة، حيث أن بعض الأقطار أعطت المرأة حق التصويت لكنها لم تعطها حق الترشح للمناصب، وبكل بلد تقريبا تعرضت النساء اللاتي حاولن دخول عالم السياسة للسخرية الشعبية حيث أن الأحزاب السياسية تستبعد النساء من مناصب صنع القرار، وتقاوم تسميتهن كمرشحات وتحرم المرشحات من دعم الحملات الانتخابية الكافية.

ولقد عملت العوامل الثقافية، إلى حد ما، دورا بارزا في تباين درجات تمثيل المرأة سياسيا من قطر لأخر، حيث كانت النساء في أقطار شمال أوروبا، ذات التقاليد العريقة في المساواة بين الجنسين، أكثر نجاحا في اختراق المقاومة التقليدية لدور المرأة السياسي وفي زيادة تمثيلهن وعلى العكس من ذلك، فان النساء في الأقطار العربية، التي تحد من طموحات المرأة السياسية، وتضغط للتخلي عن القوانين العلمانية لصالح الشرائع الدينية التقليدية، قد سجلن أدنى معدلات المشاركة النسائية وأدنى معدلات (الديمقراطية) عموما.

لكن الثقافة كعامل لا تفسر السبب الذي جعل المرأة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، اللتين تحتلان مكانة عالمية إزاء التدابير المختلفة للمساواة بين الجنسين وتشكل اقل من 7 % من البرلمانيين حتى العام 1987، كما أنه لم يتم استبعاد النساء عن السياسة في جميع الأقطار الإسلامية، فالمجلس التشريعي في سوريا وإندونيسيا تشكل النساء في كل واحد منهما من (10-12 %)، كما تمتعت بنازير بوتو رئيسة وزراء باكستان وخالدة حنيا في بنقلادش بسلطات واسعة في مجتمعين مسلمين.

تاريخيا، فان مستوى التطور في بلد معين ليس مؤشرا التمثيل المرأة سياسيا، فمن بين الـــ 32 بلدا الأكثر تطورا في العالم والتي وفرت بيانات انتخابية في العام 1975، وكان في الـــ 19 منها أقل من 10 % من النساء في المجالس التشريعية وكان في 11 بلدا منها أقل من 5 % وفي اليونان وفرنسا واليابان وكلها بلدان صناعية متطورة، شكلت النساء 2 % أو أقل من مجالسها البرلمانية.

ومع أن النساء يعملن كالرجال من أجل الأجور، فإن الزيادة في مشاركة المرأة في القوة العاملة لا يترجم بالضرورة أية مكانة سياسية أكبر، ففي السنوات الأخيرة، مثلا، فان كثيرا من الزيادة في المشاركة كانت في العمالة المتدنية الأجر، ومع أن مشاركة المرأة الهامشية قد زادت بشكل في كثير من الأقطار، من نيوزلندا إلى البيرو، فإن النساء مازلن يشغلن مستويات عالية في الإدارة المؤسساتية كما أن تدني تمثيلهن في الإدارة العليا يحد من عدد نساء القطاع العام اللاتي يدعين لتولي مناصب رفيعة المستوى، وبالتالي فان رواتب النساء المتدنية وضعف المرافق الوظيفية يشكلان قيدين مهمان للدعم المادي والمعنوي للمرشحات.

إلا أن المرء يستطيع أن يرى زيادات على نطاق عالمي في التمثيل النسائي، منذ العام الذي عقدت فيه الأمم المتحدة أول مؤتمر دولي لها حول المرأة، ومن عام 1975 إلى العام 1995 تضاعفت عدد المشروعات في الغرب المتطور، حيث ارتفعت النسبة من 3 ,7 إلى حوالي 11 % وما بين العامين 1987 و1990 بشكل خاص سجل تمثيل المرأة زيادة كبيرة في الأقطار المتقدمة وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن بين آل 32 امرأة اللاتي عملن كرئيسات دول ورئيسات وزراء خلال القرن العشرين

كان 24 منهن في السلطة في التسعينيات. أما في الولايات المتحدة فتشكل النساء 11,2 % من أعضاء الكونغرس، وهي حوالي ثلث النسبة في أقطار شمال أوروبا، لكنها أعلى من الـــ (5 %) في العام 1987. أما في اليابان فان 32 امرأة فقط فزن في انتخابات 1996 بمقاعد في مجلس الرايات رغم مشاركة 153 مرشحة وهو مع ذلك رقم لم يسبق له مثيل[(23)].

وفي العام 1997 ذكر الاتحاد الأوروبي البرلماني أن تسعة برلمانات فقط ليس فيها نساء، ومن العام 1987 وحتى العام 1995 انخفض عدد الأقطار التي ليس لها أي وزيرة من (93) إلى (47) بلدا، منها (10) بلدان تشغل فيها النساء (20 %) من جميع المناصب الوزارية مع إنها مناصب ناعمة كالبيئة والتربية والصحة وليست مناصب قوية كالدفاع والمالية علما بأن وزيرة الدفاع الآن في فرنسا امرأة.

إن الاستثناء الوحيد العالمي في تمثيل المرأة السياسي خلال العقد الماضي هو في الدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، والدول الأعضاء السابقين فيما كان يعرف بالكتلة الشرقية، حيث انخفضت نسبة التمثيل فيها من مستويات عالية جدا أيام الحكم الشيوعي (25- 30%) مع إنهن كن يمارسن سلطات حقيقية ضئيلة إلى (8- 15 %) هذه الأيام والأعداد اقل في دول أسيا الوسطى ذات الأغلبية المسلمة، في حين مازال تمثيل المرأة موجودا في ظل أنظمة شيوعية واشتراكية مثل الصين وفيتنام وكوريا الشمالية حيث مازالت النساء يشكلن حوالي (20 %) من مجالسها التشريعية[(24)].

أما الأقطار العربية، فقد كانت المرأة العربية في مطلع القرن العشرين محرومة من ممارسة حقوقها السياسية في بعض الدول العربية مثل: الكويت، اليمن الشمالي، العربية السعودية[(25)] فلا زال تمثيل المرأة محدود، ولازال في القرن الحادي والعشرين يحرم المرأة من حقوقها في المشاركة السياسية والترشيح ويمارس عليه ضغوطا اجتماعية حتى في مجال التصويت ويتعامل معها – انطلاقا من فهم (مغلوط) للدين أو العادات أو التقاليد – كمجرد أداة لإطعام الرجل أو إمتاعه.

ثانياً – المرأة والمفاهيم السياسية الحديثة:

يوجد الآن الكثير من الأدبيات حول العلاقة بين الجنس والبيولوجيا من جهة والسياسات الدولية ونظرية العلاقات الدولية من جهة أخرى، وقد شاركت في تلك الكتابات باحثات منهن: آن السياسات الدولية يتم إضفاء الصفة الجنسية عليها، بمعنى أن الرجال هم الذين يديرون السياسات لخدمة مصالحهم الذكورية ويفسرها الرجال الآخرون عن وعي أو غير وعي من منظور ذكوري محض، وهكذا عندما يقول منظر واقعي مثل مورغنتاو أن الدول تسعى لزيادة قوتها "إن السيدة لونيل

تيكر ترد على بأن ما قاله مورغتاو لا يصف حالة إنسانية عالمية وإنما يتحدث عن سلوك دول يحكمها الرجال"[26].

والواقع أن كافة النساء المشتغلات بالسياسة الدولية يسعين إلى هدف واضح وهو مشاركة أكبر للنساء في كافة المجالات بما في ذلك السلطة التنفيذية ووزارات الخارجية وحتى القوات المسلحة والجامعات، ولا يوافقن على الرأي الذي يفضل الرجال من حيث العضلات والصلابة والعدوانية والتنافسية والقابلية لاستخدام القوة عند الضرورة، بل ويفكرن بإبعاد أجندة السياسات عن سيطرة الرجال. وقد ظهر هذا الميل النسائي على نحو واضح أثناء فترة حكم مارغريت تاتشر التي كانت أشد حزما وتصميما من معظم السياسيين الذكور. ومن نافلة القول أن سياسات تاتشر المحافظة لم تدخلها على قلوب الناشطات في الحركات السياسية اللواتي يفضلن أمثال ماري روبنسن كنموذج للمرأة القائدة، رغم أن تاتشر تفوقت على الرجال في لعبتهم المفضلة[27].

إن كلا من الرجال والنساء يشاركون في ترسيخ الهوايتين النمطيتين للجنسين واللتين تربطان الرجال بالحرب والتنافس والنساء بالسلام والتعاون. وقد أشارت ناشطة نسائية هي جين الشتين إلى التمايز التقليدي بين الذكر المحارب الذي يسير للقتال وبين الأنثى الروح الجميلة التي تسعى للسلام، ولا شك أن عالماً تحكمه النساء سيكون أقل عرضة للنزاع وأكثر قابلية للتوافق والتسويات والتعاون من العالم الذي نعيشه الآن.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو: لماذا هذه الزيادة النسبية في عدد النساء اللواتي يتولين المناصب العامة في السنوات العشرة الأخيرة؟ ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب مترابطة لهذا التقدم النسوي، وهي:

أولا: زيادة حركات المرأة على نطاق عالمي مما أدى إلى زيادة وعي المرأة بإمكاناتها السياسية وتطوير قضايا جديدة تدفع المرأة إلى حشد طاقاتها من اجلها.

ثانياً: الرغبة الجديدة من قبل الأحزاب والنظم السياسية لتخفيف القيود المفروضة على وصول المرأة إلى عالم السياسة من خلال زيادة فرص توظيفهن وتعديل الأنظمة القانونية والانتخابية وتبني نظام الحصص (الكوتا).

ثالثاً: حلول القضايا الاجتماعية محل الاهتمامات الأمنية في الجو السياسي السائد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى انفتاح الفرص أمام أنماط جديدة للقيادة وإعادة ترتيب الأولويات السياسية.

إن الموجة الأخيرة من الحشد النسائي كانت عبارة عن استجابة لسلسلة من الأزمات السياسية الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين، فحركات نسائية مثل أمهات ساحة مايو وهن الأمهات

الأرجنتينيات اللواتي تظاهرن نيابة عن أزواجهن وأبنائهن المفقودين، ساعدت في الإيحاء بالدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية وحتى خارجها، كما تم الاعتراف بالمرأة كمشارك رئيس في المعارضة للحكم الاستبدادي في الكتلة السوفيتية السابقة حينما حملت النساء قضية حقوق المواطن حينما اعتقل أزواجهن وأبناؤهن[28].

وفي أفريقيا واسيا، تعتبر النساء شخصيات معارضة مهمة، ففي جنوب أفريقيا مثلا تقف النساء بين الزعماء البارزين المناهضين للتميز العنصري خلال فترة الفصل العنصري ابارتايد، كما يساعدن في قيادة الجهد الجديد الذي ترعاه الحكومة لوضع للمرأة للفترة التالية للتميز. وفي إيران الإسلامية لعبت المرأة دورا بارزا وحاسما في تحديد النتائج الانتخابية وفي الوصول إلى مواقع سياسية حساسة، رغم الحكمة التقليدية التي تصفهن بأنهن عاجزات. وعلى الصعيد الاقتصادي وثيق الصلة بالسياسة، كان التبني الواسع لانتشار الإصلاحات المتجهة نحو السوق والتي تصاحبها غالبا سياسات تقشف دافعا للنساء لتنظيم صفوفهن ضد ارتفاع الأسعار وفقدان الرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى، حيث أوجدت النساء مطابخ مجتمعة في تشيلي والبيرو للمساعدة في إطعام مجتمعاتهن، إلى جانب برامج أخرى على نطاق جنيف، لمساعدة الذات، مثل بنك غرامين في بنغلادش، (وجمعية المرأة للتوظيف الذاتي) في الهند، وقد أقيمت هذه البرامج لتلبية احتياجات المرأة. وقد سلطت الحرب في البوسنة الأضواء على الاغتصاب كسلاح حرب مما أدى إلى المطالبة باعتبار حقوق المرأة حقوق إنسان بكل مل تعنيه هذه الكلمة من معنى.

لقد تعززت هذه الجهود بعلاقات دولية، كثيرة منها أوجدت عقد المرأة 1976- 1985 الذي أعلنته الأمم المتحدة، ففي السنوات 1975، 1980، 1985 ثم في العام 1995 عقدت الأمم المتحدة مؤتمرات رسمية لإعداد تقرير عن وضع المرأة وإلزام الحكومات بعلاج افتقار المرأة للقدرة للوصول إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية، وقد أدت إلى اجتماعات موازية للمنظمات غير الحكومية بما فيها مؤتمرات المنظمات غير الحكومية الذي عد في بكين في العام 1995 وشارك فيه حوالي (30) ألف امرأة.

لقد كان عقد المرأة يعني في الأصل توجيه قضايا المرأة مع جدول أعمال الأمم المتحدة الذي ركز في تلك الفترة على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد ومشاركة أكثر مساواة في الموارد بين الشمال والجنوب. إلا أن الانتباه تحول مع أواسط الثمانينيات إلى دمج المرأة في جهود التنمية العالمية وتعزيز دور المرأة في تشجيع اقتصاد السوق والديمقراطية[29]، وقد أدي هذا التحول إلى جعل الأمور أكثر سهولة أمام المرأة للسعي إلى أهداف سياسية واضحة وزيادة سلطتها السياسية، كما كان

تحول اهتمام المرأة إلى مقاومة القيود المفروضة على وصولها إلى مواقع السلطة العليا، فمع أن النساء يشكلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا التي توفر نقطة انطلاق إلى وظائف سياسية أعلى.

ومع أن النساء يشاركن بفاعلية في الحكم المحلي مقارنة بما يفعلنه على الصعيد الوطني العام، فإن الرجال يقفزون من القيادة المحلية إلى الوطنية وهو الأمر غير المتاح للنساء. كما إن هناك مشكلات نسوية تتعلق نقص التمويل اللازم للحملات الانتخابية، وقد لجأت نساء الولايات المتحدة في الثمانينات إلى استراتيجيات إبداعية لجمع التبرعات، كما شكلت النساء في أقطار أخرى تكتلات لدعم المرشحات، لكنه، مع كل هذه الجهود، لا يوجد حتى الآن سوى حزب واحد للنساء في أيسلندا نجح مع مر الزمن في إيصال نساء إلى المناصب السياسية. ومع أواسط الثمانينات صار الاتحاد البرلماني الأوروبي يعقد الاجتماعات مرتين في السنة للبرلمانيات بهدف تحسين مهاراتهن الانتخابية وقدراتهن على العمل في المنصب السياسي بصورة أكثر كفاءة.

وفي محاولة إبداعية نسوية أخرى، نظمت حركة تسمى (نساء روسيا) نفسها لوقف التراجع في تمثيل المرأة الروسية في ظل الأنظمة الانتخابية الجديدة، وقد فاجأت الحركة الجميع في تمثيل المرأة الروسية في ظل الأنظمة الانتخابية الجديدة، وقد فاجأت الحركة الجميع حينما جمعت أكثر من (100) ألف توقيع وفازت بـــ (8 %) من الأصوات في انتخابات الدورة لعام 1993، ورغم إن الحركة لم تحقق نفس النجاح في 1995 ألا إن تجربتهن شجعت أحزابا روسية أخرى لترشيح نساء أكثر.

إذا نظرنا إلى العلاقات الدولية من عدسة الجنس والبيولوجيا فسنجد فرقاً كبيراً. إن من الصعب مراقبة الصرب في البوسنة، وقبائل الهوتو والتوتسي في رواندا، والميليشيات في ليبيريا وسيراليون وغيرها، وهم يقسمون أنفسهم إلى جماعات ذكورية تهدف إلى إبادة الجماعة الأخرى، دون أن نحاول التأمل: هل كان ذلك سيحدث في عالم تحكمه النساء؟[30].

والمشكلة التي يواجهها أي مجتمع هي السيطرة على الميول العدوانية لدى الشباب الذكور، هذه الميول التي قد تترجم إلى عنف داخلي، غالباً ما يكون للتنافس على المال أو السلطة أو المرأة أو عنف خارجي تمثله الحروب.

ويبدو أن الأجندة النسائية للسياسات الدولية صحيحة من الناحية المبدئية، إذا لابد من السيطرة على النزعات العدوانية لدى الرجال ليس بإعادة توجيهها إلى خارج المجتمع — كما يفعل السياسيون الذكور — وإنما بتقيد تلك النوازع بوساطة شبكة من القوانين والتقاليد والاتفاقيات، ومن خلال إدخال عدد أكبر من النساء في مجالات السياسية الدولية كزعيمات وموظفات كبيرات وناخبات، بحيث يستطعن الدفاع عن مصالحهن وتغير أجندة الذكور الراهنة التي تتحكم بالعالم.

والحقيقة أن ثمة (تأنيثاً) للسياسات الدولية يجري ببطء وبنتائج إيجابية فقد كسبت النساء حق التصويت والمشاركة السياسية في معظم الأقطار النامية ومارسن هذا الحق بصورة متزايدة. غير أن ثمة فجوة لا تزال قائمة في قضايا السياسة الخارجية والآمن القومي.

ولقد كانت النساء الأمريكيات مثلا دائماً أقل تأييداً للحرب من الرجال سواء في الحرب العالمية، الثانية، أو الحرب الكورية، أو حرب فيتنام، أو حرب الخليج، كما أُهن أقل تأييدا للإنفاق الدفاعي، واستخدام القوة الخارج.

وفي العام 1995 كشف استطلاع أمريكي(31)، أن الرجال يؤيدون تدخل أمريكي ضد كوريا الشمالية بنسبة (49 %) مقابل (40 %) بين النساء، كما أيد الرجال تدخلا ضد العراق في حال مهاجمته السعودية مقابل معارضة نسائية له، وبينما اعتقدت نسبة عالية من الجال (54 %) بضرورة احتفاظ أمريكا بقوات عسكرية حول العالم لم يؤيد ذلك سوى (45 %) من النساء.

ومهما كان الأمر فإن النساء – بشكل عام – لا يرين في استخدام القوة المادية وسيلة مشروعة لحل المنازعات. ومن الصعب فهم هذه الفجوة الجنسية ولا يستطيع الباحث بسهولة الانتقال من علم الأحياء إلى علم السياسة في خطوة واحدة.

وقد افترض الباحثون عدة أسباب لعدم ميل النساء لاستخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية بعكس الرجال، فإلى جانب عاطفتهن كأمهات وشقيقات وزوجات، فإن معظم النساء الناشطات سياسياً ينتمين إلى أحزاب الوسط أو اليسار أو الأحزاب الديمقراطية.

ومن هنا فإنه يمكن تصور عالم تحكمه النساء عالما مسالما وديمقراطيا، كما أن مشاركة النساء في اتخاذ القرار على أعلى المستويات قد يجعل الدول أقل ميلا لاستخدام القوة حول العالم. إن المرأة التي تنخرط في العمل السياسي يجب أن لا تستهلك طاقتها وجهدها في محاولة تصويب مظالم سابقة أو محاولة الانتقام من الرجل أو تأكيد مساواهَا مع الرجل، وإنما عليها واجب إبراز تصور أنثوي مختلف إلى الساحة السياسية، ووضع بصمة أنثوية رقيقة على الممارسة السياسية، وزيادة مدى البدائل المتاحة أمام صانعي القرار السياسي...إن أمام المرأة السياسية رسالة لابد أن تعمل على إيصالها دون أن تهدر وقتها وجهدها في معارك وهمية أو تصفية حسابات مع المجتمع الذكوري.

ثالثاً – الكوتا ودورها في المشاركة السياسية للمرأة:

لقد أظهرت الأبحاث والدراسات أن أنواعاً مختلفة من نظم التصويت يمكن أن تؤثر بشكل كبير على فرص المرأة في الانتخابات، ولعل التفكير المنطقي للعدد المتدني للمشرعات الإناث في كل من بريطانيا وأمريكا هو نظام الصوت الواحد وهو ما يمكنناً قوله كذلك عن الأردن في كل من بريطانيا وأمريكا هو نظام الصوت الواحد وهو ما يمكننا قوله كذلك عن الأردن حيث أنه عندما

تنتخب كل منطقة مرشحاً واحدًا فقط فان أصوات الأقلية تضيع، ومن ناحية أخرى فإن عدداً اكبر من النساء يتم انتخابهن في البلدان التي تستند أنظمتها الانتخابية إلى نظام التمثيل النسبي أو على مناطق كاملة لا أجزاء منها دوائر انتخابية متعددة المقاعد.

إلا إن اضمن طريقة لتحقيق زيادة في عدد النساء في البرلمانات الوطنية هي تبني نظام الكوتا، والذي يعني تحديد نسبة معينة من مقاعد البرلمان لتكون محصورة في القطاع النسائي. مع إن مسألة الكوتا يندر فتحها للنقاش في الولايات المتحدة. فقد نسف ترشيح لاني غينير لمنصب المدعي العام الأمريكي في العام 1993 نتيجة تفسيرات المنتقصين من قيمة المرأة للمقالات التي كانت لاني قد كتبتها تأييدا لتمثيل المجموعات، إلا أن كثيرا من الأحزاب السياسية – لاسيما اليسارية – والمجالس التشريعية في كل أنحاء العالم تجري (كوتا الجنس)، فالكوتا تفسر النسب العالية للتمثيل النسائي في دول شمال لأوربا، كما هو السبب في تضاعف عدد النساء مؤخرا في مجلس العموم البريطاني (18 %) حينما اجتاح حزب العمال الانتخابات، كما أن نظام الكوتا في انتخابات الكونغرس عام 1997 إلى زيادة عدد النساء في المجلس بحوالي (40 %) عن الانتخابات السابقة.

كذلك تستخدم الكوتا في تايوان وتستخدم من قبل بعض الأحزاب السياسية في تشيلين وهي قيد الدراسة في كل كوستاريكا والإكوادور وأراغوي وكوريا الجنوبية وعدة أقطار أخرى، وينص الدستور الهندي على تخصيص ثلث المقاعد في المجالس الحكومية المحلية للنساء، وتناقش باكستان إجراءاً مماثلا، وفي المكسيك تبنى الحزب الثوري الدستوري والمعارضة اليسارية نظام الكوتا بينما يوافق حزب يمين الوسط على الهدف لكنه يدعي أنه يستطيع تشجيع النساء دون كوتا محددة، كما تبنت اليابان تدابيراً لضمان تعيين النساء بعدد أكبر في المناصب الوزارية، كما تقوم بنغلادش بتجربة الكوتا في الوظائف العليا للجهاز المدني[32].

أما في الأردن فلقد تم تعديل قانون الانتخابات المؤقت في العام 2003 لإدخال نظام الكوتا النسائية إلى أحكام، وتم تخصيص (6) مقاعد (من أصل 110 في البرلمان الأردني للنساء واعتبار المملكة دائرة واحدة في الانتخابات النسوية بحيث تم اختيار أعلى (6) نساء حاصلات على أعلى نسب من الأصوات على مستوى المملكة.

من الواضح أن النظام الكوتا يساهم في زيادة التمثيل النسائي، إلا أ، البعض مع ذلك يطرح رأياً معارضاً لها باعتبار أنها ستخلق نوعاً من (الفيتو)النسائي ويعترض آخرون بأن الكوتا تؤدي إلى تمثيل بالوكالة فقد تخوض بعض النساء الانتخابات مستفيدة من نظام الكوتا كواجهات لأزواجهن أو لمصالح الذكور الآخرين، ففي الهند مثالاً هناك كثير من الحالات التي تؤكد هذه الظاهرة، كما ظهرت شكاوي في نهايات التسعينيات بأن النساء المرشحات على قوائم الحزب البيروني الحاكم آنذاك والذي

وضغط من أجل الكوتا كأن يتم اختيار هن بسبب ولائهن الأعمى للرئيس كارلوس منعم آنذاك وليس بسبب مؤهلاتمن، وإن هؤلاء النساء استخدمن كوسيلة لتحقيق أغراض الحزب.

إلا أنه رغم كل ذلك، ورغم الجدل الذي تثيره الكوتا فقد أصبحت مطلباً شعبياً ونسوياً ليس فقط لان النساء قد نظمن أنفسهن للضغط في هذا الاتجاه، بل لأن رجالاً أصبحوا أكثر اقتناعاً بأن الكوتا تحقق أغراضاً سياسية مفيدة في بيئة ديمقراطية، فهنالك تغير واضح في المواقف إزاء تولي المرأة للمناصب العامة في وقت يتزايد فيه المد الديمقراطي مما يشجع الاتجاهات الداعية إلى تمثيل أكثر عدلاً للفئات الاجتماعية المتعددة وهو الأمر الذي يمكن أن يقوي أسس الديمقراطيات المنفتحة والإيجابية وبالتالي يجعلها أكثر دواماً.

أن التحول بعد الحرب الباردة من الاهتمامات الدفاعية والأمنية إلى القضايا الاجتماعية والبيئية يلعب بمصلحة المرأة وقضاياها، وكذلك الأمر مع الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلي، وهو الأمر الذي أبرز الحاجة إلى شبكات أمن اجتماعي على سلم أولويات المجتمعات المحلية والوطنية لمواجهة إفرازات الفساد المترتبة على عملية التحويل الجارية، وهو الأمر الذي وجه الأنظار إلى دور المرأة باعتبارها رمزا للنقاء السياسي مما يمكننا من القول بأنه في السنوات العشر الأخير ة ذهبت السياسة إلى المرأة و لم تذهب المرأة إلى السياسة.

وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن الكوتا سوف تفرز قريبا قفزة نوعية في قوة المرأة السياسية مما قد يتيح تشكيل تكتل نسوي حاسم من المشرعات في أقطار العالم مما يمكنهن من أن يضعن جداول أعمال جديدة، وربما أن يخلقن أنماطا جديدة للقيادة.

أخيرا لا بد من الإشارة إلى ما يوجه لنظام الكوتا من نقد من إن الكوتا ستؤدي إلى كسل المرأة، ويورد الدكتور موسى شتيوي: "لا اعتقد ذلك، اعتقد أن المنافسة مثلاً على المقاعد المسيحية والشركسية هي اشد تنافساً من المقاعد الأخرى. فليس هناك تخوف من كسل المرأة لان المقاعد ستكون أقل بالتالي المنافسة أشد بينهن"، أما بالنسبة لعدم وجود كفاءات مابين النساء فإن هذا الطرح مغلوط حيث أنه لا يمكن الجزم بوصول نواب أكفاء إذا ما ينطبق على الرجال ينطبق على المرأة، أضف لإلى ذلك كون المقاعد المخصصة للمرأة محدودة فإن المنافسة تكون شديدة مما يؤدي إلى إبراز قدرات فعالة[33].

أن تقيم التجربة الأردنية في هذا الشأن مازال مبكرا، فما زال أمام المرأة طريقاً طويلة لإثبات القدرة والمكانة في الشأن السياسي، حيث أن هذا النظام الجديد الكوتا لا يمكن أن يدخل المرأة إلى عالم السياسة منفردا حيث أن العبء الأساسي يقع على مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب،

النقابات......) بالإضافة إلى تبني المرأة أفكار واليات تمكنها من تفعيل دورها من خلال التركيز على التوعية والتثقيف المدني لدي قطاع المرأة في شتى القطاعات المحلية.

رابعاً – المرأة العربية والمشاركة السياسية:

1 – مرحلة التحرر الوطني:

في هذه المرحلة، والتي امتدت من العشرينيات إلى ما بعد الخمسينيات بقليل، انشغل المجتمع العربي بالنضال من أجل التحرر والاستقلال، وخاضت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال حروب التحرير، وشاركن في التظاهرات السياسية ضد الاستعمار الأجنبي، كما ساهمت بعضهن في أنشاء مجلات تتناول الشأن العام (مجلة العروس التي أسستها "ماري عجمي" مثلاً)[34]، وإنشاء نوادي نسائية كالنادي النسائي في "دمشق" 1922 كمثال.

لقد أثمرت الأوضاع العربية أوائل القرن العشرين وصعود أسهم التيار الإصلاحي، في إنضاج وعي الجماهير بشكل عام ووعي المرأة بشكل خاص لمقاومة الاستعمار، حيث أخذ وعي المرأة المصرية في التبلور حتى تجسد في مشاركتها الفعالة في كل مراحل الثورة عام 1919 حيث أخرجت حركة نسائية انخرطت فيها النساء بين الجماهير، فخرج من بينهن قياديات أمثال هدى شعراوي ورفيقاتها، فاستشهد بعضهن وجرح الكثيرات. كما أن كفاح المرأة استمر خارج مصر إلى الأقطار العربية الأخرى، فدور المرأة الجزائرية في حرب التحرير ودور العراقيات في الكفاح الوطني وبخاصة ضد معاهدة "بورتسموث" ودورهن بإسقاط هذه الاتفاقية. من هنا نجد بأن وعي المرأة العربية ارتبط بالانتصارات الوطنية والانتكاسات السياسية على الرغم من توجه بعض الحركات نحو العمل الاجتماعي والوعي بالمشاركة الاجتماعية[35].

ولقد كان لمساهمة المرأة الفعالة في النضال من أجل الاستقلال دورا في إثارة الاهتمام حول قضايا المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولعل أهم ما حققته المرأة العربية في هذا المرحلة كان تأسيسها للجمعيات والمنتديات ذات الأهداف السياسية والاجتماعية الواضحة، وكذلك انتسابها للأحزاب السياسية كحزب الوفد أو الأمة في مصر، الأمر الذي كان دليلاً حاسماً على توجهها للمشاركة في صنع مستقبل البلاد[36].

ولقد امتازت هذه المرحلة بالظواهر التالية:

1- أدارت رائدات الحركة النسوية في تلك الفترة حواراً عميقاً حول قضايا المرأة الاجتماعية كالتعليم والعمل، ثم أضافت الحقوق السياسية والمساواة الإنسانية والقانونية. ولقد اعترف مشروع دستور حكومة الأمير فيصل لحقوق المرأة في التعلم والانتخاب بعد أن صوت المؤتمر السوري العام بذلك في العام 1920.

2- احتضنت القاهرة خصوصاً أنشطة الرائدات الشاميات إلى جانب المصريات، مما حول القاهرة إلى بؤرة لنشاط نسوي متميز.

3- ظهور الصحافة النسوية بصورة واضحة، وقد ارتبط معظمها بجمعيات أو منتديات.

4- ندرة الكتب المتخصصة بقضايا المرأة، ولعل من المستغرب أن كاتباً مثل طه حسين لم يفرد للمرأة باباً متميزاً في كتاباته رغم مواقفه المتعاطفة مع قضاياها.

5- من خلال مشاركة المرأة في حروب التحرير وفعالياتها السياسية قويت ثقتها بنفسها، وأدركت أهمية دورها، مما أدى إلى تكون نخبة نسائية مثقفة (انتلجنسيا) اعتمد عليها الجيل اللاحق في بناء حركة نسائية عربية لا تقل عن نظيراتها في العالم.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

مع بداية الخمسينيات، بدأت الأقطار العربية تنال استقلالها الواحد تلو الأخر، وقد ساهم مناخ النهوض القومي العام بدفع قياداتها السياسية للمرأة، فحصلت على حق الانتخاب أولا، ثم على حق الترشيح فحق العمل بأجور متساوية مع الرجل، وحق التعليم.

وقد حصلت المرأة على مواقع هامة في الدول العربية المستقلة، لكنها بقيت بعيدة عن مواقع صنع القرار، ولم يكن السبب دائماً – في اغلب الأحيان – إلى بنية الوعي الاجتماعي العام والأيديولوجيا المتجذرة، ولعل في تأييد الحكومة الكويتية لحق المرأة في الترشيح ومعارضة الأغلبية البرلمانية لذلك في العام 2001 مثالاً مهماً وصارخاً على ذلك.

ولقد كرست الدساتير العربية – عموماً – مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، كما لم تنته الخمسينيات حتى نالت المرأة في أقطار عربية عدة الحقوق السياسية نفسها التي للرجال في سوريا، مصر، لبنان، الأردن، العراق تونس، الجزائر، مطبقة بذلك اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة لأمم المتحدة.كما بادرت منظمات أهلية عربية وشخصيات مستقلة من (13) بلداً إلى تأسيس محكمة النساء عام 1996 في الرباط، كمحكمة شعبية رمزية دائمة لمناهضة العنف وانتهاك حقوق المرأة العربية وانطلقت في إطارها حملة الحق النسائي عام 1999[(37)].

ولعل ابرز الملاحظات على هذه المرحلة:

أولاً: محاولة فريق من النساء المتأثرات بالحركة النسوية الغربية إثارة ما هو ثانوي وإلقاء الضوء عليه على أنه من القضايا الأساسية لتحرر المرأة العربية كقضية (الختان) في مصر والسودان، دون التركيز على ما هو أهم كالحقوق السياسية والمطالبة بالديمقراطية والقوانين التقدمية وغيرها.

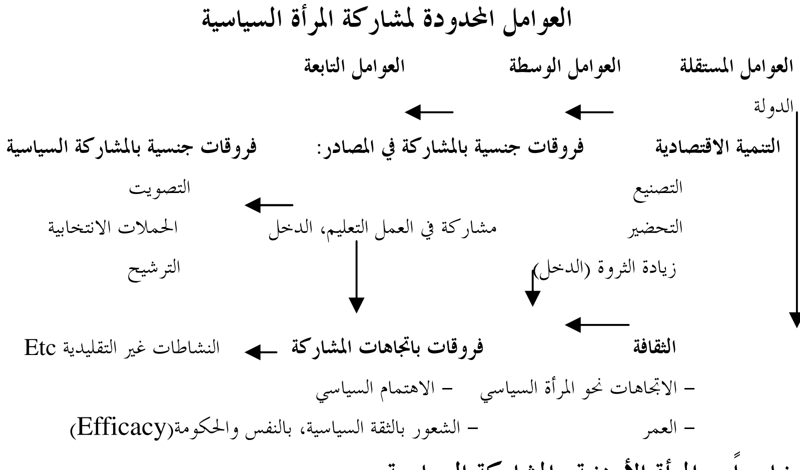
ثانياً: تفاخر بعض الحركات النسوية العربية بدخول الاستعمار الغربي ودوره في تحرير المرأة، وهنا نتساءل عما فعله الاستعمار البريطاني في دول الخليج العربي، وما هو الدور الأمريكي الآن في الكويت والسعودية وغيرها، حيث لا تزال المرأة ممنوعة من الترشيح للبرلمان أو احتلال مواقع قرار أو حتى قيادة سيارة، ومن أكبر الأخطر التي يمكن أن تستدرج لها الحركات النسوية العربية أن تنظر إلى الولايات المتحدة والغرب كقوى تحرير وليس كقوى هيمنة واستعمار.

ثالثا: ما طرحته بعض النساء الإسرائيليات على المرأة الفلسطينية لتشكيل تنظيم مشترك ينادي بالحقوق المهضومة للمرأة الفلسطينية، وكأن المجتمع الفلسطيني بخير ولم يبق سوى التحرر الشكلي للمرأة، ولقد تنبهت المرأة الفلسطينية لهذه الدعوة اللئيمة، فمن جهة يريد الإسرائيليون تجزئة وتشتيت النضال الفلسطيني وإدخاله في معارك داخلية وهمية، ومن جهة يريدون الحد من الزيادة السكانية الفلسطينية – والتي ترهبهم – تحت ستار دعاوى تنظيم الأسرة إلى جانب محاولات التطبيع المحمومة.

رابعا: إن الأوضاع التي سادت المجتمعات العربية بعد عهد التحرر قد غيرت أوضاع المرأة في الطبقة البرجوازية الوسطى والصغيرة تغيرا واضحا، بينما لم تغير من أوضاع النساء في الطبقات الشعبية في الحضر والريف والبادية تغيرا يذكر[38].

ويمكن القول أن معوقات تقدم قضايا المرأة العربية لا تمكن فقط في الارتباط العميق بالقيم الاجتماعية والأعراف والتقليد والمفاهيم السلفية، ولا في الإرادة السياسية فتلك أسباب موجودة وهامة، ولكن المهم هو جذر المشكلة والذي يتمثل في القابلية والرغبة الذاتية للمرأة ودافعيتها نحو التحرر، وهو ما يفترض مستوى معين من الوعي العام لدى المرأة نفسها ولدى المجتمع ككل باتجاه التوصل إلى عقد وطني يستند إلى قم حقوق الإنسان التي اقرها الفهم السليم للإسلام والتراث العربي الحقيقي لتتحول إلى مرجعيات مستقرة وعادات سلوكية راسخة.

ورغم ما حدث من تقدم في مجال نيل المرأة العربية لحقوقها السياسية فإنه من المؤسف إن تودع هذه المرأة القرن العشرين وتدخل القرن الحادي والعشرين وما زالت في بداية طريق طويل تجاه الحصول على ما تستحقه رغم كل تضحياتها إلى جوار الرجال.



خامساً – المرأة الأردنية والمشاركة السياسية:

رغم أن الدستور الأردني يضمن للمرأة حقوقها السياسية، وبالتساوي من الرجل، فهو يضمن ها حق التصويت والترشيح سواء في الانتخابات التشريعية أو انتخابات المجالس المحلية وذلك من خلال مرسوم ملكي في العام 1974، إلى جانب حقها في إشغال المناصب العامة، والمشاركة في مؤسسات العمل السياسي من أحزاب ونقابات وغيرها رغم كل ذلك فإن موقع المرأة الأردنية من الحياة السياسية لا يزال هامشياً ومحدوداً ولا يتناسب مع ما توصلت أليه المرأة الأردنية من مستوى علمي وثقافي، وهو ما يعني أن الحق الدستوري على أهمية القصوى – ليس كافيا لإيصال المرأة الأردنية إلى المكانة التي تستحقها، فهنالك عدة عوامل ومعوقات تحد من طموحات المرأة السياسية مهي مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

كذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن المشاركة السياسية الفعلية للرجل الأردني كانت قد تعطلت خلال فترة الأحكام العرفية وتوقف الحياة البرلمانية في الفترة بعد 1957 واستئناف الحياة البرلمانية، وهو الأمر الذي انعكس –بالضرورة– على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية رغم حصولها على حقوقها السياسية –نظريا– في العام 1974.

ويمكن لنا محاولة قراءة الواقع السياسي للمرأة الأردنية من خلال المحاور التالية:

أ – ممارسة حق التصويت:

رغم أن المشاركة الأردنية كمياً لم تقل عن مشاركة الرجل، إلا أن قرار التصويت واختيار المرشح كان كثيراً ما يتأثر بخيارات ورغبات الرجل زوجا أو أبا أو أخا مما حرم المرأة من عنصر الاستقلالية وحرية الاختيار وهو الأمر الذي يجعل مشاركة المرأة مجرد وسيلة لزيادة عدد الأصوات أو بمعنى آخر هو نوع من التصويت بالوكالة للرجل الذي يتعامل وع صوت زوجته أو شقيقته أو ابنته باعتبارها أصواتا إضافية له بغض النظر عن رغبتهم في اختيار صاحبة ذلك الصوت، ومن هنا من الخطأ أن ننظر إلى الإقبال الكمي للمرأة الأردنية على التصويت باعتباره دليلا على ممارسة هذه الشريحة المهمة لحقها السياسي حيث أظهرت دراسة إلى أن قرار المرأة في اختيار مرشحها والمشاركة في الانتخابات لا يمثل اختيارها المستقل فقد أشارت إلى أن (46- 35 %) من عينت الدراسة قمن باختيار مرشحهن بالمشاركة من قبل أحد الرجال في الأسرة، كما أن (25 %) اتخذن قرارهن دون تأثير[39].

ب – ممارسة حق الترشيح وإشغال المناصب العامة:

على صعيد السلطة التشريعية (البرلمان):

– تم في الفترة 1978 -1982 تعيين (9) نساء في المجلس الوطني الاستشاري من أصل (190) عضواً.

– في انتخابات 1989 رشحت (12) امرأة نفسها للانتخابات من بين (647) مرشحا، لم تنجح أي منهن.

– في انتخابات 1993 تنافست على المقاعد (3) نساء من بين (534) مرشحا منهن واحدة فقط توجان الفيصل عن مقاعد كوتا الشركس.

– في انتخابات 1997 ترشحت (17) امرأة، لم تنجح منهن أية واحدة.

– عام 1989 تم تعيين واحدة في مجلس الأعيان وفي العام 1993 عينت امرأتان في المجلس و لم يزيد العدد عن اثنتين حتى العام 2003.

على صعيد السلطة التنفيذية (الوزارة):

لا يزال المشاركة النسائية في السلطة التنفيذية رمزية:

– تسلمت أول سيدة حقيقة وزارية عام 1979 كوزيرة للتنمية الاجتماعية.

– في 1984 تسلمت امرأة حقيبة وزارة الأعلام.

– في 1993 تسلمت امرأة حقيبة وزارة الصناعة والتجارة.

ألا أن من المؤشرات الجيدة أن المرأة استطاعت الوصول إلى مناصب عامة مرموقة كانت محصورة في الرجال كمنصب أمين عام الوزارة ومنصب القاضي وهو الأمر الذي حدث في نهاية التسعينيات.

وفي دراسة حول واقع تمثيل المرأة في الحكومات في العام للعام 1990 [(40)]، نجد أن متوسط وجود المرأة في السلطة التنفيذية على مستوى العالم هو (4 %) فقط، وتبلغ أعلى نسبة في دول العالم المتقدم (7,5 %) تليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (5,5 %) ثم أفريقيا (25 %) فآسيا والباسفيك (2,2 %)، مما يعني أن نصيب المرأة الأردنية من الحقائب الوزارية – (3,3 %) تقريباً – يقل عن المتوسط العام العالمي ولكنه يزيد عن المعدل العام لأفريقيا وآسيا.

أما بالنسبة للتمثيل النيابي، فإن أعلى نسبة هي في الدول الاسكندينافية (34,4 %) للنرويج ورومانيا، مما يشير إلى أن التمثيل النيابي للمرأة الأردنية لا يزال يحتل موقعاً متدنياً في العالم.

على صعيد المجالس المحلية (البلديات):

في انتخابات العام 1990 فازت (9) نساء بعضوية المجالس البلدية منهن واحدة بمنصب الرئيس، وهو الأمر الذي يعد تقدما نوعيا في مجال مشاركة المرأة في العمل العام اختراقا لبعض المحرمات في المجتمع الأردني الذي كان ينظر إلى هذه المواقع ذات الطابع الخدماتي الاجتماعي باعتبارها ساحة للتنافس على السلطة والنفوذ الاجتماعي وحكراُ على الرجال، كما أنها تعد فرصة لهؤلاء النسوة في الاتصال بالقاعدة الاجتماعية، واثبات كفاءتهن، والتمرين للانتخابات البرلمانية.

ج – المشاركة في الأحزاب السياسية:

إن التجربة الحزبية الأردنية – عموما – تجربة لا تزال هشة، والمشاركة السياسية من خلال بوابة الأحزاب السياسية ضعيفة سواء للرجال أو المرة، ولا يزال النظر إلى الأحزاب مليئا بالشك وخوف والنظرة الأمنية البحتة، إلى جانب القيود التي وضعها قانون الأحزاب للعام 1992 أمام المشاركة فيها والتي أكدها قانون الخدمة المدنية المؤقت الأخير والذي حرم الموظف الحكومي من المشاركة في المسيرات أو التظاهرات السياسية أو التوقيع على منشورات سياسية مما يعني تحويل الأحزاب الأردنية إلى أحزاب قطاع خاص.

فإذا كانت هذه القيود بهذه الحدة على الرجال فهي من باب أولى أكثر حدة على النساء اللاتي يحكم مشاركتهن في هذه الأحزاب قيود أخرى اجتماعية وثقافية، فلمجتمع الذي يخاف رجاله من الانتساب للأحزاب السياسية لن يسمح بالضرورة لنسائه بذلك، إلى جانب عوائق أخرى تتعلق بالظروف الصعبة التي يتطلبها العمل الحزبي من البقاء خارج المنزل لفترات طويلة والاختلاط مع

الرجال وهي أمور يرفضها المجتمع الأردني لفتياته ونسائه فهو مجتمع عشائري محافظ تشكل العادات والتقاليد إلى جانب الدين أهم ركائزه.

كما انه لابد من الإشارة إلى أن الخطاب السياسي النسوي الذي ينطلق من خطاب منفرد غير مندرج ضمن برنامج انتخابي حزبي متكامل والتركيز على مخاطبة المرأة للمرأة ونلاحظ ذلك من خلال الشعارات الانتخابية لبعض المرشحات مثلا ناديا بشناق "خصوصية المرأة لا تفهمها إلا المرأة"(41)، كما أن جانيت المفتي جاء ببيانها إن انتخاب امرأة "مأثرة أردنية"(42)، كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعضلة جاءت من سيطرة العنصر الذكوري على الحياة العامة الأردنية بالإضافة إلى حداثة التجربة الانتخابية الأردنية، أضف إلى ذلك الحملات الانتخابية الأردنية عام 1989 التي كانت تحمل شعار محاربة الفساد الأمر الذي أدى إلى عدم التركيز ومناقشة المشاركة السياسية للمرأة أضف إلى ذلك الخاصية اللصيقة بالمجتمع الأردني الذكوري المتصدر لمحاربة الفساد، كما أن قانون الانتخاب الذي ادخل نظام الصوت الواحد الأمر الذي أدى إلى خفض مشاركة المرشحات إلى ثلاث نساء(43).

وما تجدر الإشارة إليه أن المحاولات الأردنية للوصول بالمرأة إلى درجة كافية من المشاركة الفاعلة تصطدم بالمعضلات السابقة ذكرها، وقد جاءت الكوتا لمحاولة التغلب على هذه المعوقات، مع أنها لا تمثل حلا جذريا لا تمثل مشاركة فعلية حيث أنها تعتبر عملية قيصرية للوصول بالمرأة إلى صنع القرار.

جدول رقم (1)

المناصب الإدارية العليا في بعض الوزارات الأردنية: 1993

الوزارة	المناصب الوسطى		العدد الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الشؤون البلدية والقروية والبيئة	9	-	137	47
التنمية الاجتماعية	9	6	74	59
وزارة الخارجية	19	-	145	59
التخطيط	20	2	52	106
الأعلام	5	1	31	9
السياحة	17	3	162	50
الأوقاف	21	1	193	59
المالية	6	1	205	70
الأشغال العامة	6	3	184	87
وزارة التربية والتعليم	43	10	616	211
وزارة الشباب	13	2	95	39
وزارة البريد والمواصلات	2	-	91	80
وزارة التموين	18	-	211	66

وزارة العدل	6	-	46	14
وزارة النقل	7	-	41	13
وزارة الداخلية	8	-	104	21
وزارة الصحة	03	3	67	40
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	8	-	94	24

المصدر: عن دراسة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية/الجامعة الأردنية، إعداد الدكتور موسى شنتيوي والدكتورة أمل داغستاني، 1993.

جدول رقم (2)

عدد الأعضاء المؤسسية والهيئة القيادية للأحزاب الأردنية حسب الجنس 1993/92م

الحزب	عدد الأعضاء المؤسسين		المفوضون بإجراء ترخيص للحزب		تاريخ الترخيص	الهيئة القيادية الأولى للحزب		الأمين العام
حزب التجمع الوطني الأردني	67	-	5	-	1992/12/2	15		ذ
الوحدة الشعبية	7	11(%19)	5	-	1992/12/7	19		ذ
المعهد الأردني	01	4(%2)	5	-	1992/12/8	8		ذ
جبهة العمل الإسلامي	38	5(%4)	5	-	1992/12/8	17		ذ
المستقبل	56	4(%5,2)	5	-	1992/12/8	26		ذ
التقدمي الديمقراطي الأردني	9	17(%18)	5	-	1993/1/16	17		ذ
الحزب الشيوعي الأردني	2	8(%11)	4	1	1993/1/17	7		ذ
حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني		(%0)	5	-	1993/1/18	9		ذ
حزب الشعب الديمقراطي الأردني حشد	7	13(%13)	4	1	1993/1/24	9		ذ
حزب التقديم والعدالة	67	8(%5,4)	5	-	1993/1/27	18		ذ
الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني	0	1(%1)	5	-	1993/1/27	9		ذ
حزب اليقظة	78		5	-	1993/2/7	-		ذ
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية(وعد)	1	7(%8)	5	-	1993/2/9	7		ذ
حزب الحرية	4	7(%8)	5	-	1993/2/10			ذ
الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي(وعد)	72	10(%5)	5	-	1993/2/17	9		ذ
الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)	8	4(%6)	4	1	1993/4/12	11		ذ
البعث العربي التقدمي	6	%0	5	-	1993/4/13	3		ذ

المصدر: عن دراسة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية/الجامعة الأردنية، إعداد الدكتور موسى شنتيويو الدكتورة أمال داغستاني، 1993.

الخاتمة:

إن المتتبع لمؤشرات مشاركة المرأة في الحياة السياسية في النظم المختلفة، قديماً وحديثاً، وحجم هذه المشاركة السياسية لأسباب تتعلق بطبيعية المرأة ونظرة المجتمعات إليها، وعدم رغبة المرأة في مزاحمة الرجل في الحقل السياسي، بل عن بعض النساء يفضلن اختيار رجال لتولي المناصب العامة، إلى جانب عدة أسباب ومعوقات تتطلب تغييراً جذرياً بعيد المدى في مفاهيم المجتمعات وقناعتها المتراكمة، وهو الأمر الذي لن يأتي بطريقة سحرية أو بمرسوم فوقي وإنما بحمله إعلامية وثقافية وتربوية تؤكد على دور المرأة السياسي، إلى جانب نوع من (التثقيف) الأكاديمي للأجيال القادمة بطرح مواد دراسية جامعية تركز على هذا البعد المهم، وتحاول تصويب بعض المفاهيم والصور النمطية المرتبطة به والعالقة في أذهان شبابنا وشاباتنا باعتبارهم جيل المستقبل. عن وصول المرأة، في العالم عموماً وفي المنطقة العربية والأردن خصوصاً، إلى حقوقها السياسية كاملة يحتاج إلى تضافر الجهود على المستويين الرسمي والشعبي ، مع التأكيد على أن العبء الكبر إنما يقع على كاهل النساء أنفسهن بتنظيم أنفسهن بصورة جيدة وتطوير قدراقمن السياسية وثقتهن بأنفسهن وقدراقمن وإيجاد قنوات اتصال قادرة على الوصول إلى المجتمع ومخاطبته بصورة تدفعه للوقوف إلى جانب المرأة ودعمها والاعتراف بدورها. وتفعيل دور المرأة في التنشئة السياسية للأسرة والأبناء باعتبارهم جيل المستقبل.

الوعي السياسي لا يأتي من خلال أشغال المناصب القيادية، وإنما بتوعية المرأة لأبنائها بقضايا الأمة بما يعزز الانتماء والولاء للوطن والأمة مع الاستعداد للتضحية ولا بد من التحرر من الدعوات الغربية التي أفرزها العولمة والتي تدعو إلى تحرير المرأة وفق المفاهيم الغربية التي أفقدت المرأة والأسرة مقومات ودودها.

وبناء على الدراسة والأسرة يوصي بما يلي:

- إغناء الكتب والمناهج التربوية عن أهمية النشأة السياسية.
- إعداد برامج توجيه وإرشاد نفسي ومع المؤسسات التربوية تظهر أثر الأسرة السوية في تربية الأجيال على قيم الانتماء والمعرفة والحرية والتضحية.
- تفعيل القيم الإسلامية للمرأة أو الحصول على حقوقها في الإرث، والتعليم وخدمة المجتمع.

الهوامش:

(1) بلوغ المرام، ص 316-317.

(2) آل عمران: 190/3، أبو الحسن ابن أحمد الواحدي النيسابوري، في أسباب النزول، القاهرة، مكتبة المتنبين د. ت، ص 103.

(3) باب إثبات حوض نبينا، (ص) ج7، ص 67 عبد الحليم ابوشقة في عصر السالة، الطبعة الرابعة، الكويت، دار القلم، السنة 1990، ج1، ص 230.

(4) مقدمة ابن خلدون، ص 229.

(5) د. محمد عبد القادر أبو فارس، حقوق المرأة المدنية والسياسية في الإسلام، دار الفرقان والتوزيعن الطبعة الأولى، السنة 2000م، ص 123.

(6) انظر صحيح البخاري متن فتح الباري، 8/236-239.

(7) الإصابة في تميز الصحابة، 4/479.

(8) محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق، الطبعة الأولى، يونيو 1990م، ص 31.

(9) يعرف ويلهلم رايخ الأسرة الأبوية في كتابه، الثورة الجنسية (نيويورك: د. ن. 1969) ص 71 نقلا عن : غرير المرأة المدجنة، ص 220 بأنها في آن واحد شرط الدولة والمجتمع والاستبداديين وجزء لا يتجزأ منهما والدولة أسوة بالأسرة تنكر ذاتها بذاتها لشدة تشوشها وتخلخلها فتارة تتحلى بالتسامح وطورا تلجا إلى فرض سلطتها بإجراءات قمعية.

(10) يولا شرارة، " من صور المرأة في الصحافة النسائية، دراسات عربية، السنة 11، العدد 7(أيار/ مايو 1970)، ص 83.

(11) حمة الهمامي، المرأة التونسية: حاضرها ومستقبلها (صفاقس: دزنز، 1989) ص 28.

(12) انظر: باسم سرحان، " تقليدية المرأة الفلسطينية في لبنان ومشاركتها في الثورة: دراسة أولية،" شؤون فلسطينية، العدد 6 (كانون الثاني 1972) ص 146.

(13) باسم سرحان، تقليدية المرأة الفلسطينية في لبنان ومشاركتها في الثورة، دراسة أولية، " شؤون فلسطينية، العدد 6، كانون الثاني/ يناير 1972، ص 146، ومنظمة التحرير الفلسطينية، دراسة في المجتمع والتواث الشعبي الفلسطيني، قرية ترمسعيا بيروت، المنظمة، مركز الأبحاث، 1973، ص 49- 50، 90و 150 ونجد هناك عدة عوامل لتفضيل الرجال على النساء، أهمها: 1- مركز الحمولة وعدد الرجال 2- المشاكل والخصومات 3- الثأر والقتل والاختطاف...الخ.

(14) عبد القادر عربي، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، المستقبل العربي، السنة (13)، العدد (136)، حزيران 1990، ص 56-57.

(15) عبد الوهاب بو حديبية، مشرف، أنماط تنشئة الطفل اجتماعيا، تعريب صالح البكرين تونس، د. ن، السنة 1984، ص 105

(16) عبد الوهاب بو حديبة، أنماط تنشئة الطفل اجتماعيا، تعريب صالح البكاري، تونس، د. ن، السنة 1984، ص185.

(17) عبد القادر عرابي، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، المستقبل العربي، السنة (13)، العدد (136) حزيران 1990م انظر: محاضرة د. نوال السعداوي، حول المرأة العربية، التي ألقتها في نادي الطاهر الحداد في تونس، بتاريخ 6 تموز / يوليو 1989. عبد القادر عرابي وعبد الله الهمالي، "إشكالية علم المدجتمع واستخدامه في الجامعات العربية" وجامعة قار يونس ندوة، دور الجامعة في خدمة المجتمع، 14-17 آذار/ مارس 1989. أحمد جمال ضاهر، المرأة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية الكويت: (د. ن. د. ت)، ص 33. محمد مصطفى القباج، " التناقضات بين التنشئة المجتمعية في الأوساط التقليدية والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات

التواصل في المغرب ط في بو حديبية، مشرف، أنماط تنشئة الطفل أجتماعيا، ص 117. محمد مصطفى القباج " التناقضات بين التنشئة المجتمعية في الأوساط التقليدية والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل في المغرب " في : بوحديبية مشرف، أنماط تنشئة الطفل اجتماعيا، ص 117.

(18) فكتور دوروي، مؤرخ فرنسي (1841-1914)، له تاريخ الرومان، وشغل منصب وزير التعليم، وكان وراء العديد من الإصلاحات.

(19) منيك بييتر، المرأة عبر التاريخ تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، ترجمة هنرييت عبودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، السنة 1979 ص 195-209.

(20) مونيك بييتر، موجع نفسه، ص 208.

(21) The world Book Encyclopedia, women's movement, VOL, 21, World Book Inc, chicago 1991, p. 387.

(22) مونيك بييترن موجع سابق، ص 208.

(23) The world Book Enylopedia, women's movements, VOL, 21, World Book Inc, chicago 1991, p 388.

(24) The world Book Encyclopedia, IBID, P 389.

(25) مونيك بييتر، مرجع سابق، ص 208.

(26) Fukuyama, Francis, Women and the Evolution of World Politics, Foreign Affairs, VOL. 77, No. 5, semptember/ october 1998, pp 25-26.

(27) Fukuyama, Francis, IBID, pp31-32

(28) Women & politics, vol. (23),(4), 2001, pp 25

(29) Women in developing countries, a policy focus, by kathleem staudt and jane jaquette, international of women's studies, vol. (2), no. (4), 1983.

(30) Fukyama, Francis, op. cit, pp, 33.

(31) The Chicago Council on foreign Relation American Public Opinion and U.S. Foreign Policy, quitted in: Fukuyama, Franci, Woomen and the Evolution of world pollitics, foreign Affairs, VOL. 77? No. 5, semptembre/ octobre 1998.

(32) (المرأة في السلطة)، جين جاكيت/ رئيس دائرة الدبلوماسية والشؤون العالمية بجامعة (أوكسيدنتال)، (فورين بوليسي)، 12/ 1997.

(33) د. موسى شتيوي، سلسلة المجتمع المدني والنظام البرلماني، المرأة ومجلس النواب القادم، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان الأردن 1997 جزاء (1)، ص 25- 26.

(34) صدرت مجلة (العروس) في عام (1910) ثم توقفت في عام (1914) بسبب أزمة الورق لتعاود الصدور في (1918) لتتوقف ثانية في (1925) أثر اندلاع الثورة السورية الكبرى.

(35) أنظر: أمال السبكي، " الحركة النسائية في مصر مابين الثورتين 1919م و 1952م "(القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1986)، ص 24، ولطيفة سالم، " المرأة المصرية والتغير الاجتماعي 1919- 1945 "القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ولويز شايدولينا، "

المسألة النسوية في بلدان الشرق العربي الحديث " في شايدولينا، المرأة العربية والعصر، تطور الإسلام والمسألة النسوية ". نقلا عن: ليلى عبد الوهاب، تأثير التيارات الدينية في الوعي الاجتماعي للمرأة العربية، المستقبل العربي، السنة (12)، العدد(132)، 1990، ص 35 و 36.

(36) عدي صدام، " قضايا المرأة العربية المعاصرة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (275)، يناير 2002، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(37) انظر النشرة الخاصة لمحكمة النساء، المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء، بيروت، 1999.

(38) ليلى عبد الوهاب، الحركة النسائية العربية والتحديات الاجتماعية والسياسية –(د. م): اليقظة العربية 1987.

(39) موسى شتيوي، أمل داغستاني، مرجع سابقن ص 45.

(40) دراسة بعنوان (المرأة في الحكومة)، قسم (تقدم المرأة) التابع للأمم المتحد، فينا، 1992.

(41) وداد عدس، محمد المصري، الشعارات الانتخابية، البيان الانتخابي لناديا بشناق، ارشيفانتخابات 1993 نقلا عن د. مصطفى الحمارنة، الأردن، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995 ص 153.

(42) وداد عدس، محمد المصري، الشعارات الانتخابية، البيان الانتخابي لجانيت المفتي، أرشيف انتخابات 1993 نقلا عن د. مصطفى الحمارنة، الأردن مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995، ص 153.

(43) د. مصطفى الحمارنة، الأردن، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995، ص 152.